الأمم المتحدة

E/2018/70

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 May 2018
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ – ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١٢ (هـ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان

تقرير الأمين العام*

أولا – مقدمة

١ – عقب استقلال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، أبدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٣/٢٠١١، اهتماما بالعمل مع الشركاء من أجل التصدي للتحديات الكثيرة التي يواجهها البلد في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية. وهذا سابع تقرير عن جنوب السودان يُقدَّم إلى المجلس منذ استقلال البلد.

٢ – وقدّم التقرير الأول (E/2012/76) موجزا عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى حكومة جنوب السودان، وعن بناء القدرات المحلية بعد استقلال البلد. بينما عرض التقرير الثاني (E/2013/73) الدعم المقدم إلى أطر التنمية وبناء السلام. وأوضح التقرير الثالث (E/2014/94) كيف نكّس اندلاع النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ قدرا كبيرا من التقدم المحرز منذ الاستقلال. ويركز التقرير الرابع (E/2015/74) على التأثير المتواصل للنزاع. وأبرز التقرير الخامس (E/2016/71) الجهودَ المبذولة لدعم تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام)، والانتقالَ من تقديم المعونة الإنسانية العاجلة إلى العمل على الأولويات الإنمائية الطويلة الأجل. ويركز التقرير السادس (E/2017/68) على ما أعقب الأزمة التي وقعت في تموز/يوليه ٢٠١٦ من تطورات اتسمت بحالة متواصلة من انعدام

* قُدِّم التقرير في وقت متأخر ليعكس آخر التطورات وأحدث تحليلات فريق الأمم المتحدة القطري عن الحالة في جنوب السودان.

120618 070618 18-07411 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاستقرار، والاقتتال المحلي، ومزيد من التدهور في الحالة الإنسانية، واضمحلال التماسك الاجتماعي، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، والانتقال مرة أخرى من الأولويات الإنمائية إلى تقديم المعونة الإنسانية العاجلة.

٣ - ويتضمن هذا التقرير موجزا عن التطورات الرئيسية التي طرأت منذ تقديم التقرير السابق إلى المجلس. ففي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أيّد قادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي المنظمة الإقليمية المكوَّنة من إثيوبيا وأوغندا وجنوب السودان وجيبوتي والسودان والصومال وكينا، إنشاء منتدى التنشيط الرفيع المستوى من أجل تنشيط الاتفاق البائد، على أن تتألف ولاية المنتدى من ثلاثة عناصر: إعادة تطبيق وقف دائم لإطلاق النار؛ والتنفيذ الكامل للاتفاق؛ وتنقيح الجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق لإجراء الانتخابات في نهاية الجدول الزمني للاتفاق. وفي المنتدى، وقّعت الأطراف المتنازعة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الاتفاق المتعلق بوقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، ملتزمة بذلك بوقف كل الأعمال القتالية كخطوة أولى صوب إنهاء الحرب في جنوب السودان وتنشيط تنفيذ اتفاق السلام.

٤ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق، في أوائل عام ٢٠١٧، شهد جنوب السودان حالات مجاعة محلية في بعض مناطق البلد. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧، استمرت أزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التفاقم واستلزمت عملية إنسانية ضخمة ومتنامية لتوفير المساعدة المنقذة للحياة من أجل منع انعدام الأمن الغذائي والمجاعة، وإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، ودعم الأشخاص المشردين. وفي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، يشهد جنوب السودان أسوأ أزماته الغذائية وأكبر عدد على الإطلاق من الأشخاص المعتمدين على الدعم الإنساني في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

٥ - وفي الوقت نفسه، بُذلت جهود متجددة لتعزيز دعم الإنعاش والقدرة على الصمود بغرض التصدي للدوافع الكامنة وعوامل الخطر وتمكين سكان جنوب السودان من الحصول على الغذاء وسبل العيش والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي، داخل مجتمعاتهم المحلية وليس عن طريق المعونة الإنسانية. ويصاحب ذلك ويرتبط به تركيز متزايد على دعم بناء السلام على الصعيد المحلي في مختلف أنحاء البلد بغرض التخفيف من حدة النزاعات التي تتخذ بصورة متزايدة صبغة محلية. وانتهت الحكومة أيضاً من وضع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الثلاثية السنوات الرامية إلى توطيد السلام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الحصول على الخدمات الأساسية. وتوفر الاستراتيجية، التي استُرشد في وضعها بتقييم لهشاشة الحالة، توجيها استراتيجيا للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل الخروج من الأزمة الحالية. وكان مقرراً أن تجري مرحلة ثالثة من منتدى التنشيط الرفيع المستوى في نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، لكنها أُرجئت ولا يزال الشك يكتنف فرص النجاح. ويقترب الحوار الوطني الذي تقوده الحكومة من مرحلته الختامية. وخلال هذه العملية، بُذل مجهود من أجل كفالة الاستماع إلى أصوات متنوعة تشمل اللاجئين والمغتربين من جنوب السودان في البلدان المجاورة بشأن التوجُّه المستقبلي للبلد، وإن كان لا يزال يجري الإعراب عن شواغل بشأن مدى شمولها للجميع. وسوف تؤثر نتائج الحوار الوطني والمؤتمر الثالث لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى على الحالة في الشهور التالية، وستُحدِّد وجهة بداية تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، المقرَّر أن تجري في تموز/يوليه ٢٠١٨.

ثانيا – السياق

٦ – بالرغم من تنشيط اتفاق السلام عن طريق منتدى التنشيط الرفيع المستوى وما أوجده من أمل جديد في إحراز تقدم، فقد استمر تدهور الحالة وبات المجتمع الدولي يواجه تحديات خطيرة في جهوده الرامية إلى الانتقال مرة أخرى من تقديم المعونة الإنسانية العاجلة وحماية المدنيين إلى الأولويات الإنمائية. ويتمثل أحد العوامل الرئيسية المؤثرة بقوة على الحالة في استمرار القتال والعنف في أجزاء عديدة من البلد باتت مفككة ومحصورة بصورة متزايدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويحول هذا العنف دون وصول الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وتكوين الشراكات الطويلة الأجل اللازمة لبناء القدرات والإنعاش، ويؤدي إلى تدهور متواصل في حصول السكان على الغذاء وسبل العيش والخدمات. وتقليدياً كانت المناطق الزراعية في الجزء الجنوبي من البلد هي المصدر الرئيسي للحبوب في البلد. ويكمن تشرد ملايين الأشخاص في صميم حالة انعدام الأمن الغذائي الحالية من بين عوامل دافعة أخرى. وقد فر مزارعون كثيرون من تلك المنطقة وصاروا حاليا لاجئين خارج البلد، وتحول النزاعات المحلية المتواصلة والعنف المستمر دون عودتهم إلى وطنهم. وبالتالي، توجد صلة مباشرة تربط ما بين النزاعات والأمن الغذائي، وهي صلة تؤثر على مجالات حيوية أخرى، منها الحالة الاقتصادية عموما. كما أن الهياكل الحكومية الهشة الحالية، والافتقار إلى الحكومات المحلية الفعالة في أجزاء عديدة من البلد، والنسيج الاجتماعي الممزق، والافتقار إلى احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وارتفاع مستوى العنف في المجتمع، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، لا تزال تحول دون تحسين الظروف.

٧ – وتفاقمت الأزمة الإنسانية في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بسبب الآثار المتراكمة للنزاعات التي طال أمدها والتشرد والتدهور الاقتصادي. وتوفِّر زيادة الجوع أوضح صورة لتدهور الحالة الإنسانية. وبينما تم وضع حد للمجاعة المحلية في ولاية الوحدة في منتصف عام ٢٠١٧، فقد وصل عدد الذين يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي إلى رقم قياسي قدره ٦ ملايين شخص في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ولم يتم التصدي بعد للأسباب الكامنة وراء الجوع. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بلغ عدد من يواجهون انعداما حادا في الأمن الغذائي نحو ٥,٣ ملايين شخص، وهو عدد يمثل ٤٨ في المائة من السكان ويزيد بمقدار ١,٥ مليون شخص عن العدد المسجل في الوقت نفسه من العام الماضي. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير في نيسان/أبريل ٢٠١٨، من المتوقع أن يواجه حوالي سبعة ملايين شخص – أي قرابة ثلثي سكان جنوب السودان – خطر الجوع في الشهور المقبلة في غياب المساعدة الإنسانية المستمرة وسبل الوصول المستمر إليها. ويمثل ذلك ٥٧ في المائة من السكان وما يزيد بمقدار ١,٤ مليون شخص عن العدد المسجل في الوقت نفسه من عام ٢٠١٧.

٨ – ووصل سوء التغذية إلى مستوى غير مسبوق. ومن المتوقع أن يعاني أكثر من ١,١ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية في عام ٢٠١٨، منهم قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ يعانون من سوء التغذية الشديد ومن تنامي خطر الموت. وهذا يجعل من عام ٢٠١٨ أقسى سنة مسجلة. ولا يزال الأطفال والشباب والنساء الحوامل أو المرضعات، ولا سيما المراهقات، في المناطق المتضررة من النزاعات عرضة لسوء التغذية بشكل خاص. وتنتشر في صفوف الأطفال والشباب والنساء حالات نقص المغذيات الدقيقة، ولا سيما نقص فيتامين ألف والحديد واليود.

٩ – وظل استمرار القتال وانعدام الأمن يجبران الناس على مغادرة ديارهم بحثاً عن الأمان والمساعدة. فقد فر أكثر من ٦٦٨ ٠٠٠ شخص من البلد في عام ٢٠١٧، ذهب نحو ٣٥٥ ٠٠٠ منهم إلى

أوغندا. وسُجِّل حوالي ٠٠٠ ١٩ لاجئ جديد من جنوب السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وتتوقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يغادر ما يصل إلى ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ البلد بنهاية العام. وتستضيف المنطقة حالياً أكثر من ٢,٥ مليون لاجئ من جنوب السودان، وقد أفضى النزاع إلى إيجاد ثالث أكبر أزمة لاجئين في العالم بعد الجمهورية العربية السورية وأفغانستان. وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٨، كان نحو ١,٨ مليون شخص لا يزالون مشردين داخليا، من بينهم أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص يتخذون من مواقع حماية المدنيين بقواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مأوى لهم. ويُضطر الكثير من المشردين داخلياً إلى الفرار من ديارهم عدة مرات، وهو ما يزيد من تعرضهم للخطر ومن احتياجهم إلى الحماية. وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٨، كان جنوب السودان يستضيف نحو ٠٠٠ ٢٩٠ لاجئ من البلدان المجاورة.

١٠ - وظلت التهديدات التي تعترض توفير الحماية تزداد كثافةً من حيث الحجم والنطاق، حيث تضرَّر حديثاً بالنزاعات وانعدام الاستقرار عددٌ متزايد من المناطق. وظل السكان عرضة لهجمات متعمدة متكررة على المدنيين وأصولهم، ولانتهاكات أخرى للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تشمل العنف الجنسي المتصل بالنزاع وأعمال القتل.

١١ - وأدى تدمير مرافق الرعاية الصحية، والهجمات التي يتعرض لها العاملون في المجال الصحي، والنقص في الأدوية والمهنيين المهرة، إلى الحد من حصول الناس على الرعاية الصحية. وتفشت أمراض يمكن الوقاية منها مثل الحصبة، وواصل وباء الكوليرا الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٦ حصد الأرواح على مدى أغلب عام ٢٠١٧. وفي ظل اقتصار نسبة المرافق الصحية التي تعمل بكامل طاقتها على ٢٢ في المائة، أدى غياب الخدمات إلى بقاء حالات رعاية التوليد في الحالات الطارئة، والاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، والسل، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمعالجة السريرية لحالات الاغتصاب، ومشاكل الصحة العقلية، بلا علاج إلى حد كبير.

١٢ - وتدهورت حالة الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ظل استمرار التجنيد وسوء المعاملة والاستغلال والانفصال عن الأسرة. وتشير التقديرات إلى أن ٠٠٠ ١٧ طفل ما زالوا يعملون في صفوف القوات والجماعات المسلحة. وأثّر تدمير المدارس ومغادرة المدرسين للعديد من المناطق المتضررة تأثيرا شديدا على إمكانية الحصول على التعليم. فبحلول أوائل عام ٢٠١٨، كان ثلاثة أرباع أطفال جنوب السودان خارج المدرسة، وهو عدد فاق ما سُجل في أي وقت مضى. وقُدر معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنحو ٩١ طفل لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٦؛ وسُجلت نسبة ٤١ في المائة من حالات الوفاة في صفوف المواليد الجدد، وقد تدهورت هذه الحالة منذ ذلك الحين. وانخفضت تغطية التحصين الروتينية من ٨٠ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٧٥ في المائة للحصبة وإلى ٥٨ في المائة لشلل الأطفال واللقاح الخماسي التكافؤ الثالث في عام ٢٠١٧. وتقتل الملاريا كل أسبوع نحو ٢٢٠ شخصاً في جنوب السودان، ومعظمهم من الأطفال دون الخامسة. وتزداد الوفيات الناجمة عن أمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات، مثل الحصبة والتهاب السحايا. وهناك ٥٨٦ ١٣٨ من الأطفال الذين تيتموا لأسباب تتصل بالإيدز و ٩٩٣ ١١ من الأطفال دون الخامسة عشرة مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٣ - ولا تزال الحالة الاقتصادية الراهنة في جنوب السودان معقدة. وقد تحسنت أسعار النفط العالمية في الأشهر القليلة الماضية، حيث بلغ سعر نفط برنت الخام ٧٠ دولارا للبرميل الواحد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ولكن هذه الزيادة لم تحسن كثيراً من تدفقات إيرادات الحكومة. ويعود ذلك أساساً إلى أن

مستويات إنتاج النفط لا تزال منخفضة عند ١٢٠ ٠٠٠ برميل في اليوم، وهو ثلث المعدل الذي سجلته في عام ٢٠١٠، قُبيل الاستقلال، وإلى الاستمرار في دفع الالتزامات إلى السودان وسداد المتأخرات السابقة. وقد فرض ذلك قيوداً شديدة على الحيز المالي، بما في ذلك القدرة على دفع المرتبات في الوقت المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملة الوطنية، جنيه جنوب السودان، انخفاضها مقابل سعر دولار الولايات المتحدة السائد في السوق الذي يناهز ٢٥٠ من جنيهات جنوب السودان مقابل الدولار الواحد، وهو انخفاض بنسبة ٥٨ في المائة طرأ في سنة واحدة. وقد تُرجم ذلك جزئيا إلى تزايد أسعار السلع الأساسية، بما فيها الغذاء. وأصبح كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الشهر السادس والعشرين الذي يشهد معدلات تضخم ثلاثية الأرقام سنة بعد أخرى، حيث بلغ معدل التضخم فيه ١٢٥ في المائة.

١٤ - وتؤكد الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الثلاثية السنوات التي أُنجزت مؤخرا أن تحقيق استقرار الاقتصاد وتوطيد السلام يشكلان الأولويتين الرئيسيتين بالنسبة للحكومة. والمتوقع هو أن يستطيع المواطنون، بعد ثلاث سنوات، أن يشعروا بالأمان عند تدبيرهم لأعمالهم، وأن يشهدوا استقراراً في الأسعار، بما فيها أسعار صرف العملات الأجنبية، وأن يحصلوا على خدمات عامة أفضل من ذي قبل. وبالنظر إلى قيود الحيز المالي، لا يمكن لهذه التغييرات أن تحدث إلا بإقامة شراكة قوية مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية من القطاع الخاص ومع المجتمع المدني والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وقبل الجميع مع شعب جنوب السودان.

١٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، جدد البنك الدولي التزامه في جنوب السودان وأطلق مذكرة جديدة للمشاركة القطرية لفترة السنتين الماليتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بميزانية قدرها ٤١٠ ملايين دولار. وستركز على تعزيز القدرة على الصمود باعتبارها هدفاً قصير الأجل وعلى الانتعاش والحفاظ على السلام باعتبارهما هدفين متوسطي الأجل. وما تزال مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي تعمل في البلد، وإن كان ذلك على نطاق محدود. ومثلما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي، فإن القيام في نهاية المطاف بتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه مستقبلاً سيتوقف على نتائج منتدى التنشيط الرفيع المستوى وعملية السلام الأوسع نطاقاً.

ثالثا - أثر النزاع في التنمية

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبحت مسائل تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الإنسانية المنقذة للحياة وتنشيط الأولويات الإنمائية الطويلة الأجل بالتركيز على التعافي وبناء القدرة على الصمود وبناء السلام عن طريق عملية تنطلق من القاعدة وصولا إلى القمة تشكل تحدياً أكثر إلحاحا أمام المجتمع الدولي. وقد ظهر هذا التحدي نتيجة الآثار التراكمية للنزاع القائم بشأن الحالة الإنسانية والاقتصادية المقترنة بتزايد الاحتياجات الإنسانية، وعدم إحراز تقدم على الصعيد السياسي واستمرار النزاع والعنف. وشهد الاقتصاد انكماشا كبيرا في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ معاً، وأصبحت الميزانيات الحكومية المخصصة لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ضئيلة بل تواصل انخفاضها بسبب افتقارها إلى التمويل الحكومي وبسبب أولويات الحكومة فيما يتعلق بالنزاع. وفي السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، وصلت مخصصات قطاعي الأمن والإدارة العامة إلى ثلثي ميزانية الحكومية تقريباً، وقد مثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت هذه المخصصات مجتمعة نصف الميزانية الحكومية. وفي المقابل، فإن الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية لم تستهلك سوى ٥ في المائة من الميزانية.

١٧ - وظل النزاع أيضا يطرح تحديات أمام عمل المنظمات الإنسانية المتمثل في تقديم المعونة كما تدخل مباشرةً في عمليات الأمم المتحدة. وواجهت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مخاطر كبيرة في الوصول إلى المحتاجين للمساعدة في خضم الاشتباكات وانعدام الأمن ومنع الوصول إليهم. وكان عام ٢٠١٧ أشد الأعوام دموية منذ اندلاع النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. فقد قُتل ٣٠ من العاملين في مجال الإغاثة أثناء أدائهم الواجب، ٢٨ من بينهم من مواطني جنوب السودان، ونُقل زهاء ٦٠٠ من العاملين في المجال الإنساني بسبب انعدام الأمن. وكثيراً ما تعرضت المجمعات والإمدادات الإنسانية للنهب، مما حرم الأشخاص من المساعدة المطلوبة بشدة. وتأثرت أيضاً العمليات الإنسانية جراء منع وصول العاملين في مجال تقديم المعونة إلى المواقع الميدانية؛ وحالات الابتزاز عند نقاط التفتيش؛ والزيارات التي تقوم بها إدارة التحقيقات الجنائية إلى أماكن عمل المنظمة؛ والجهود التي تبذلها السلطات للتأثير بدون مبرر على عمليات استقدام الموظفين. وما زالت الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة المضيفة مرتفعة ولا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالخدمات المقدمة والتي تدار بطريقة غير متسقة، وقد حولت مسار الموارد التي تشتد الحاجة إليها عن عمليات خط المواجهة.

رابعا - دعم الأمم المتحدة لجنوب السودان

١٨ - على الرغم من التحديات، فقد اتخذ كل من الأمم المتحدة وشركائها خطوات هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعملت الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والمعنية ببناء السلام معاً وحققت النتائج من خلال النُهج المتكاملة التي اتبعتها، ولا سيما على الصعيد المحلي، وفي المناطق التي تتمتع باستقرار نسبي. وأُوقفت المجاعة في ولاية الوحدة التي أُعلن عنها في أوائل عام ٢٠١٧، ووُضع حد لانتشارها بحلول منتصف العام بفضل الاستجابة السخية من الجهات المانحة والاستجابة المنسقة بشكل جيد في مجالات الغذاء وسبل العيش والتغذية والصحة ومجموعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي نفذت بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين. وقد أُعلن في نهاية المطاف عن انتهاء أطول فترة سُجلت على الإطلاق لتفشي وباء الكوليرا في جنوب السودان في شباط/فبراير ٢٠١٨، وكان ذلك بفضل مجموعة من الشركاء العاملين معا لتحسين المراقبة ونشر أفرقة الاستجابة السريعة للتحقيق في الحالات والاستجابة لها، وتوفير المياه النظيفة، والتشجيع على اتباع ممارسات النظافة الصحية الجيدة ومعالجة مرضى الكوليرا.

١٩ - وقد حسن الدعم الإنساني والإنمائي المشترك للخدمات الأساسية في المناطق ميسورة الدخول والمستقرة نسبيا من تقديم الرعاية السابقة للولادة وتحصين المولودين حديثاً وتوفير علاج سوء التغذية الحاد للأطفال دون الخامسة بالإضافة إلى الوقاية والعلاج من الملاريا. وشُيدت فصول دراسية، وأُنشئت المرافق اللازمة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والمطابخ وحدائق الخضروات ذات الصلة بالمدارس، الأمر الذي ساهم في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس. وجرى تدريب العاملين في مجال الصحة الحيوانية في المجتمعات المحلية وميسري توسيع القرى، وازدادت إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتحسنت إمكانية وصول المنتجات الغذائية وتوريدها إلى الأسواق الوطنية. وفي المجتمعات المحلية التي يمكن الوصول إليها والتي تمكنت الأمم المتحدة من تقديم الدعم لها، أفادت وكالات الأمم المتحدة بأن الفئات الضعيفة هي أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات وفق قياس كل من مؤشر استراتيجية التكيف المخفض ومؤشر استراتيجية التكيف القائم على الأصول في المجتمعات المحلية المستهدفة. أما درجة الاستهلاك الغذائي، فكانت إما مستقرة أو شهدت تحسنا في المجتمعات المحلية المستهدفة. وقد حسنت تعاونيات المزارعين من

إنتاجيتها عبر إدخال أصناف متنوعة من البذور والخدمات الإرشادية. وعلاوةً على ذلك، دعمت الأمم المتحدة الحكومة في وضع مبادئ توجيهية لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة ووضع الصيغة النهائية لمشروع السياسة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث. ودعمت وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث بدء تطبيق بنود إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٢٠ - ووصلت العملية الإنسانية إلى ما يقرب من نسبة٩٠ في المائة من السكان المستهدفين في عام ٢٠١٧. وتلقى ما يزيد عن ٥,١ مليون شخص المساعدة الغذائية ودعم سبل كسب العيش في حالات الطوارئ. وتلقى أكثر من ٢,٥ مليون شخص مجموعات لوازم صحية لحالات الطوارئ، وتلقى ١,٧ مليون شخص بمن فيهم النساء والفتيات معلومات وخدمات في مجال الصحة الإنجابية، وتلقى نحو ٩٠٠ ٠٠٠ من الأطفال والحوامل والمرضعات المساعدة الغذائية الطارئة. وبدأت أكثر من ٩ ٠٠٠ امرأة وفتاة أخرى الاستفادة من الخدمات الحديثة لتنظيم الأسرة، بينما تلقت ١٤ ٤٤٣ منهن مساعدة ماهرة عند الولادة وتلقت العلاج ١٣٤ من الناجيات من ناسور الولادة. واستفاد ما يزيد عن ٢,٢ مليون شخص من برامج المياه والصرف الصحي؛ وزُود نحو ٩٠٠ ٠٠٠ شخص بمواد حيوية لحالات الطوارئ، بما فيها الأغطية والناموسيات؛ واستفاد أكثر من ٣٩٠ ٠٠٠ طفل من البرامج التعليمية؛ وحُصن ما يزيد عن ٩٤ ٠٠٠ طفل ضد الحصبة. وتلقى أكثر من ٥٦٠ ٠٠٠ شخص الخدمات اللازمة للتصدي للعنف الجنساني. ودُمرت نحو ٣٥ ٠٠٠ قطعة من المتفجرات الخطرة، وهو عدد تجاوز كثيراً الهدف البالغ ١٥ ٠٠٠ قطعة الذي حُدد لهذا العام. وقد أسهم ذلك مباشرةً في برامج تعزيز القدرة على الصمود التي تستطيع المجتمعات المحلية من خلالها القيام من جديد بتدبير سبل عيشها المحلية.

٢١ - وطوال فترة الاستجابة، واصلت وكالات المعونة والجهات الشريكة لها تحسين أوجه الكفاءة، مع إبقاء الأشخاص المتضررين في صميم عملها. وعلى سبيل المثال، وصل الشركاء إلى ما يزيد عن ١,٣ مليون محتاج عبر التحويلات النقدية والبرامج القائمة على النقد في عام ٢٠١٧، وحصل ذلك أساسا في إطار مجموعة الأمن الغذائي وسبل العيش وكذلك مجموعة المأوى والسلع غير الغذائية. وفي عام ٢٠١٨، تستهدف خطة الاستجابة الإنسانية ٦ ملايين نسمة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، كان قد تم الوصول إلى ١,٤ مليون شخص. ومن الواضح أن الاحتياجات الإنسانية ستظل ملحة إلى أن تسكت المدافع وتترسخ جذور التنمية. ولا تزال زيادة التركيز على القدرة على الصمود وبناء السلام، ولا سيما على الصعيد المحلي، تشكل أولوية عاجلة مشتركة للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والمعنية ببناء السلام.

٢٢ - وعلى الرغم من سياق الأزمة، حسّنت وكالات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ أداء تنفيذ إطار التعاون المؤقت فيما يتصل بأنشطة وبرامج التعافي والقدرة على الصمود وبناء السلام. وقُدِّم الدعم لتعزيز الأمن الغذائي والاقتصادات المحلية وتوفير الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة، وعمليات السلام، والحوكمة، وتمكين النساء والشباب؛ وجرى نشر الموظفين المدنيين من جنوب السودان وتوأمتهم مع نظرائهم من الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ وقُدمت خدمات بناء القدرات من أجل تعزيز لجان السلام المحلية. وجرى أيضا تعزيز قدرة التعاونيات القائمة وأنشِئت تعاونيات جديدة من أجل تنشيط الاقتصادات المحلية. واستفادت أكثر من ١ ٠٠٠ امرأة من خدمات التمويل البالغ الصغر والإقراض. ووُضعت الصيغة النهائية للتقييم الذاتي للقدرات الوطنية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية ووُضعت الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لحفظ التنوع البيولوجي.

٢٣ - وكان التقرير السنوي بشأن النتائج والوضع المالي لتنفيذ إطار التعاون المؤقت في ٢٠١٦، الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٧، أول تقرير من هذا القبيل تعده الأمم المتحدة في جنوب السودان ويظهِر التزامها بكفالة مستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة. ويجري حالياً استكمال تقرير مماثل لعام ٢٠١٧، ويبين استمرار التحسن في الأداء والنتائج في أعقاب الأزمة العنيفة التي شهدتها جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن نتيجة وحيدة فقط من أصل خمس نتائج وردت في الإطار كانت في مسارها الصحيح في ٢٠١٦، فإن ثلاثا من أصل خمس نتائج كانت في مسارها الصحيح في نهاية ٢٠١٧، ولا تزال أشد الصعوبات تكمن في المجالات المرتبطة مباشرة بعملية السلام المتوقفة.

٢٤ - ويعزى تحسن الأداء في عام ٢٠١٧ جزئياً إلى إدخال تعديلات على حزمة الأنشطة واعتماد ترتيبات عمل تشغيلية جديدة. فقد خفضت الوكالات حجم خطط عملها في كثير من المناطق التي يصعب الوصول إليها، وركزت على الأنشطة التي يتوفر لها التمويل والقدرات وعلى المناطق الجغرافية الأكثر استقراراً. وعززت مشاركةَ المجتمع المحلي والعمل مع السلطات المحلية، ووضعت برامج مشتركة أو شاركت في البرمجة المشتركة التي عززت قدرات الوكالات ونطاق أنشطتها لدعم النتائج المشتركة، وحسنت مرونة البرامج لتتكيف مع مستويات المخاطر التشغيلية المرتفعة. وارتفع تنفيذ البرنامج إجمالاً بموجب إطار التعاون المؤقت من ١١٩ مليون دولار في ٢٠١٦ إلى ١٦٠ مليون دولار في ٢٠١٧. وتقدمت البرمجة المشتركة في ٢٠١٧ بإطلاق عدة برامج رئيسية جديدة، وتعدّت في بعض الحالات الخطوط الفاصلة بين مجالات النتائج. ويتضمن البرنامج المشترك للتعافي والاستقرار في أويل والبرنامج المشترك الجديد الجاري وضعُه في يامبيو عناصر رئيسية لدعم العديد من النتائج ضمن الإطار. ويدعم البرنامج الجديد بشأن الحوار والمصالحة، بتمويل من صندوق بناء السلام، النتائجَ المتعلقة بالسلام والحوكمة، في الوقت الذي جمع فيه برنامج الوقاية من العنف الجنساني عدداً من الوكالات للعمل معاً في سبيل تحقيق النتيجة المتعلقة بالنساء والشباب.

٢٥ - وفي أواخر عام ٢٠١٧، بدعم من الأمم المتحدة التي أكدت على حماية الثقافة في حالات النزاع، جرى إدراج ثلاثة مواقع ثقافية وطبيعية من جنوب السودان ضمن القائمة المؤقتة لمواقع التراث العالمي، وهي منطقة محميتي بوما وبادينغيلو لهجرة الحيوانات، والأراضي الرطبة في سود، ومسار تجارة الرقيق في ديم زبير، وذلك بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧).

خامسا - الآفاق والتوصيات

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم فريق الأمم المتحدة القطري الحكومةَ في إعداد أساس لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق دعم العمل التحليلي والحوار بشأن السياسات بما يتيح بذل جهود منسقة ومستهدفة ومتسلسلة لدعم إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الرئيسية، بالنظر إلى السياق العام. واستند هذا العمل أيضا إلى المقتضيات الواردة في خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، جرى إكمال مشروع تقرير افتتاحي بشأن أهداف التنمية المستدامة لجنوب السودان، استناداً إلى مشاورات مع طائفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك عقد حلقة عمل وطنية ومشاورات بين طلاب الجامعات والمجموعات المعنية الأخرى. ويستعرض التقرير الأدلة المتاحة ويقترح توصيات مفصلة تتجسد في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الغايات والمؤشرات الخاصة المتوائمة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن

خلال هذه العملية، اعتُبر الهدف ١٦ بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية أهم أهداف التنمية المستدامة في جنوب السودان، ويمكنه أيضا أن يكون عامل تمكين لإحراز التقدم في مجالات أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل الأمن الغذائي والجوع (الهدف ٢)، الذي اعتُبر ثاني أهم أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية. وفي ضوء انتشار المجاعة والانعدام الحاد للأمن الغذائي، فإن إنهاء الجوع يمثل على نطاق واسع أولوية حاسمة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالحاجة الماسة إلى إنهاء العنف والنزاع. ويمثل انعدام الأمن الغذائي أثرا مباشرا للنزاع والتشرد؛ ويصبح في الوقت نفسه أيضاً سبباً للنزاع عندما تتعرض سبل عيش المجتمعات المحلية الضعيفة للتهديد أو التدمير، وتتقوض الثقة والتماسك الاجتماعي. وتتمثل الأهداف الأخرى ذات الأولوية العالية استنادا إلى التقرير وعملية المشاورة في الهدف ٤ (التعليم الجيد) والهدف ٨ (النمو الاقتصادي الشامل للجميع والعمل اللائق للجميع). وأبرز التقرير أيضا أن هدف المساواة بين الجنسين (الهدف ٥) هو أحد أهداف التنمية المستدامة الذي له تأثير تمكيني على أهداف التنمية المستدامة بأكملها. ويمثل الافتقار إلى البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأهداف تحدياً رئيسياً وثمة حاجة إلى أنشطة مستهدفة لبناء قدرات الشركاء الوطنيين في هذا المجال، ولتتمكن وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون من مواصلة وتوسيع نطاق جهودها الرامية إلى إجراء دراسات استقصائية وطنية، وجمع المعلومات الإحصائية ذات الصلة، على سبيل المثال، فيما يتصل بالأمن الغذائي وسوء التغذية والقدرة على الصمود.

٢٧ - ويتطلب السلام والمصالحة إجراء حوار على جميع الصعد، ويبُرز ارتفاع مستوى العنف في المجتمع ومحدودية حرية التعبير الحاجة الملحة إلى الحوار ووجود تحديات أمام إجرائه. وأُطلق عدد من المبادرات في الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المتوقع أن تحرز تقدما ويتسع نطاقها في عام ٢٠١٨. وفي إطار البرنامج المشترك الجديد لصندوق بناء السلام بشأن المصالحة والحوار، يجري وضع خطة لبناء السلام في نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير من أجل تحديد الأولويات والفرص المتاحة لدعم بناء السلام. ويبرز مشروع خطة بناء السلام أن درجة الثقة بين الجماعات ضعيفة حالياً وأن التظلمات الناجمة عن الانتهاكات السابقة قوية. ولذلك فإن مشروع الخطة يركز على الحاجة إلى مبادرات لبناء الثقة داخل المجتمع على المدى القصير، وفي الوقت نفسه إيجاد نقاط البدء التي يمكن الانطلاق منها للحفاظ على السلام في الأجل الطويل.

٢٨ - وفي ٢٠١٧، بدأت الأعمال التحضيرية لإطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وسيستفيد الإطار الجديد من الخبرات المكتسبة من إطار التعاون المؤقت والدروس المستفادة، وسيعزز ويوسع نطاق نهج البرمجة الحالي القائم على القدرة على الصمود المتبع في جميع القطاعات مع التركيز بشدة على التعافي وبناء السلام. وسوف يسعى إلى توسيع نطاق التركيز الحالي على المناطق المحلية المستقرة نسبياً، مع إتاحة الفرص لزيادة الدعم لتعزيز القدرة على الصمود وتعزيز المؤسسات والقدرات على نحو متسق، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والمحليين. وسيكون قائماً على أهداف التنمية المستدامة، ويركز على الفئات الضعيفة وعدم ترك أي أحد خلف الركب، بمن فيهم النساء والشباب. وستُقام ضمن هذا الإطار شراكات أقوى مع المجتمع المدني وسيُلتمس تمويل من مصادر جديدة، بما في ذلك صناديق التمويل الجماعي العالمية وآليات التمويل على الصعيد القطري. ومن المتوقع أن يصل إجمالي تنفيذ البرامج في إطار الأمم المتحدة للتعاون إلى ٦٥٠ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٠ في المائة مقارنة بإطار التعاون المؤقت. ووصل إطار الأمم المتحدة للتعاون، الذي يستند إلى

المشاورات مع الحكومة والجهات المانحة والشركاء الآخرين، إلى المرحلة النهائية من إعداده في نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٢٩ - وسينفذ إطار الأمم المتحدة للتعاون طريقةَ عمل جديدة من أجل ضمان تعزيز أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية، وذلك من خلال الاتفاق بشأن النتائج الجماعية. ويقترح مشروع الإطار أن يكون الأمن الغذائي والوقاية من العنف الجنساني مجالين يُحتمل فيهما تطبيق طريقة عمل جديدة. وسيواصل فريق الأمم المتحدة القطري أيضا تقوية التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من خلال البرامج المشتركة والأنشطة المشتركة الأخرى، ومع الجهات الفاعلة الأخرى المكلفة بولايات في مجالات السياسة والأمن وبناء السلام.

٣٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٨، جرت مناقشة رفيعة المستوى شارك فيها أكثر من ٥٠ من الشركاء والمانحين في جوبا، وقيَّم المشاركون فيها التحديات والقضايا الحالية وناقشوا كيفية التصدي لأوجه الضعف وتحسين العمل المشترك. واختتمت المناقشة بالإعراب عن الالتزام المشترك تجاه زيادة الدعم لبناء القدرة على الصمود بشكل مشترك من خلال الجهود الاستراتيجية والمحسنة لتعزيز التنسيق والتعاون والاشتراك في المواقع والالتزام، على أن يتم وضع خريطة طريق وتحديد مجال التركيز الجغرافي لتطبيقها. وقد اتُّخذت بالفعل خطوات في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، وظهرت جهود مشتركة بشأن قدرات تعزيز القدرة على الصمود في أويل ويامبيو يمكن أن تصبح نماذج قابلة للتكرار باعتماد نهج مرن. ومن شأن تلك المبادرات أن تبين كيف يمكن للتكامل الاستراتيجي أن يحقق مزيداً من الفعالية والكفاءة في البرمجة من خلال اتباع نهج شامل يشجع الجهود الجماعية الرامية إلى النظر في الحلول السياسية المحلية، وبناء السلام، وأبعاد التنمية والمساعدات الإنسانية والأبعاد الأمنية والبيئية. وستستفيد من فرص تعزيز الملكية المحلية للسلام والتنمية، عند الإمكان. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت التجارب من أويل إمكانات الأخذ بنهُج ناجعة ومستدامة نحو إيجاد توازن بين تقديم المساعدة في حالات الطوارئ الإنسانية من جهة، وأولويات السلام الطويل الأجل والأولويات الإنمائية من جهة أخرى، مع احتمال تحويل التركيز من تلبية الاحتياجات إلى الحد من الاحتياجات والمخاطر ومواطن الضعف. وسيتطلب التغلب على التحديات الشديدة التي يواجهها جنوب السودان أولاً وقبل كل شيء تحولاً جوهرياً نحو تحقيق السلام، وأثبتت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها إمكانية تشجيع هذا التحول من خلال زيادة التركيز على تقديم دعم فعال ومتكامل في المناطق المحلية المستقرة نسبياً ومع تعزيز الشعور بالملكية وإبداء الرغبة في معالجة القضايا بين الشركاء المحليين.